كلمة المحرر

حرب غزة وعالم لم يُولد بعد

محمد العربي

رئيس التحرير

تلخص حرب غزة أزمة العالم؛ إذ يبدو عاجزاً عن إيقاف حلقة مأساوية من الصراع المستمر منذ قرن على فلسطين. أظهرت الحرب والجدل الدولي الدائر حولها على مستويات مختلفة، عمق الاختلالات التي يعاني منها النظام الدولي بقيادته الغربية. حتى الآن، ومع مرور ستة أشهر على الحرب، لا تبدو أشكال الحوكمة الدولية المختلفة قادرة على التدخل الفعال لإنهاء تدمير قطاع غزة، وإنقاذ سكانه المعرضين للتهجير والتجويع والقتل. فضلاً عن منع الولايات المتحدة أية قرارات توقف العدوان الإسرائيلي في مجلس الأمن. ولا تبدو القوى الدولية المناهضة للقيادة الغربية، وعلى رأسها الصين وروسيا ودول الجنوب العالمي، قادرة على توظيف الأطر الدولية القائمة لموازنة التصلب الأمريكي. وحتى محاولات الأطراف الإقليمية والدولية الأخرى المعنية بإنهاء الحرب وإيصال المساعدات الإنسانية لأهل القطاع المحاصر، أصبحت معرضة بفعل القوة الإسرائيلية للفشل في تجنيب القطاع خطر المجاعة.

على مستوى آخر، ربما ستكون حرب غزة الحلقة الأخيرة في تآكل الأساطير المؤسسة للنظام الدولي الليبرالي القائم على إقرار حق الشعوب في تقرير المصير، وحقوق الإنسان، والاحتكام إلى القواعد والأعراف الدولية والقانون الدولي. لقد بدا هذا التآكل واضحاً مع اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية؛ إذ أخذت القوى الغربية في توظيف هذه القيم لعزل روسيا، ليس باعتبارها طرفاً دولياً خرق القانون الدولي، بل كخصم جيوسياسي، فيما تمتعت هذه القوى سابقاً بحرية في التدخل في شؤون الدول الأخرى ذات السيادة وغزوها. وقد كان الشرق الأوسط منذ الغزو الأمريكي للعراق في 2003، الساحة الأوسع لتدهور قيم النظام الليبرالي على يد الدول التي تحاول الإبقاء عليه، طالما يخدم مصالحها. كشفت حرب غزة عن التناقض العميق في القيم المؤسسة لهذا النظام؛ إذ كان من المستحيل تأكيد عالمية هذه القيم في ظل اختلال ميزان القوة الدولية، واستمرار الإرث الاستعماري بكل ما يعبر عنه من تمييز بين الشعوب، والثقافات.

تتضافر أزمة غزة مع التحولات الكبرى التي يمر بها العالم، ونطلق عليها "اتجاهات كبرى"، إلا أنها تظهر أيضاً مدى فداحة التكلفة البشرية لهذه التحولات. وكيف يمكن لغطرسة القوة العسكرية والتقنية أن تؤدي إلى دمار هائل لحياة البشر، ما لم تكن مرتبطة بغايات سياسية وإنسانية حقيقية.

كما أنها تكشف عن مدى هشاشة النظام القائم. فعلى الرغم من عدم تدهور الأمور في الشرق الأوسط إلى حالة الحرب الشاملة، أو حرب الجميع ضد الجميع، ربما بفضل إدراك معظم الأطراف مدى خطورة الإخلال بميزان القوة القائم، فإنه سرعان ما اتضح مدى إمكانية امتداد آثار الحرب إلى مناطق أبعد من ساحة القتال، بداية من البحر الأحمر؛ وصولاً إلى تعميق الاستقطاب داخل المجتمعات الغربية. وفي هذا تكمن المعضلة؛ فبقدر ما يتجه العالم نحو الانقسام، وتراجع العولمة الليبرالية؛ بقدر ما تكشف الأزمات والحروب عن مدى ترابط النظام العالمي، وقدرة الأزمة الواحدة على أن يكون لها صدى وارتدادات في مختلف ربوع العالم.

لا أحد يعلم كيف ستنتهي الحرب، إلا أنها تكشف عن الحاجة الماسة إلى إصلاح النظام الدولي وآلياته، فضلاً عن الضرورة الملحة لإعادة بناء النظام الإقليمي في الشرق الأوسط على أساس إزالة كافة أشكال الاحتلال، والاستيطان، والتهديد باستخدام القوة في حل النزاعات. لقد مرت المنطقة منذ اندماجها في نظام ما بعد الحرب الباردة بانتفاضات وثورات وحروب أهلية، وحرب ممتدة على الإرهاب. وبين كل هذه التحولات، كانت هناك مخاوف من التصعيد وآمال بالتقارب، ودائماً ما كانت القضية الفلسطينية عامل اضطراب مستمر؛ يتقدم ويتراجع حسب الترتيبات الدولية. أما الآن، فإن تجاوزها لن يفضي إلا إلى المزيد من الفوضى في المنطقة.

إن أي تصور عن مستقبل المنطقة يجب أن يبدأ، كما أكدت القوى العربية الفاعلة، بضرورة أن يكون إنهاء الحرب في غزة أساساً لحل دائم ومستدام للصراع في بقية فلسطين. ولن يتأتى حل النزاع في فلسطين إلا بتغيير عميق في آليات وقيم النظام الدولي، ونفض الغبار عن العالم الذي لم يولد بعد، وقد تكون غزة بداية الطريق إليه.